موقف الاردن من المشاريع الغربية و المشاريع الوحدوية العربية (١٩٥٣-١٩٥٨) دراسة تاريخية

الكلمات المفتاحية: الاردن، المشاريع الغربية، المشارع الوحدوية

أ.م.د. سرمد عكيدي فتحي العاني ا.م. ستار محمد علاوي الحياني

الجامعة العراقية/كلية التربية- قسم التاريخ الجامعة العراقية/كلية التربية-قسم التاريخ

sarmed.f@gmail.com

الملخص

ان المتعقب لتاريخ الاردن السياسي يصل الى نتيجة مفادها ان المملكة الاردنية الهاشمية لها مواقف مشرفة عديدة من القضايا التاريخية، ولعل واحدة من تلك المواقف هو موقفها من المشاريع الاستعمارية الامريكية والبريطانية ومنها مشروع جونستون ومشروع حلف بغداد ، فضلا عن موقفها من المشاريع الوحدوية العربية عام ١٩٥٨ ومنها مشروع الوحدة السورية المصرية ومشروع الاتحاد الهاشمي .

المقدمة Introduction

ان من أبرز معالم السياسة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهور معسكريين كبيرين الاول غربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا و الثاني شرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي. وقد ساد التنافس بين هذين المعسكرين للسيطرة على منطقة الشرق الاوسط، الامر الذي دفع بالمعسكر الغربي الى تبني المشاريع تلوى المشاريع من أجل كسب دول تلك المنطقة تحت مظلته. وجميع هذه المشاريع الغربية باختلاف مسمياتها وأهدافها انما هي مشاريع جاءت لخدمة المعسكر الغربي أولاً والاستفادة من أقتصاديات دول تلك المنطقة من خلال ربطها بتلك المشاريع السياسية والأقتصادية التي تدور في فلك وعجلة المشاريع الاستعمارية.

والى ما أشرنا اليه يعد مبرراً لأختيار موضوع دراستنا الموسوم " موقف الاردن من المشاريع الغربية والمشاريع الوحدوية العربية (١٩٥٣-١٩٥٨) دراسة تأريخية" وذلك لتسليط الضوء على موقف الاردن من تلك المشاريع والوقوف على أدق تفاصيلها في ضوء ما توفر من الوثائق والمصادر التأريخية، ولا سيما تلك الحقبة التأريخية ذات السمات المهمة والمعقدة في نفس الوقت.

جاء دراسة الموضوع وفق محورين الاول تم تسليط الضوء على موقف الاردن من المشاريع الغربية الامريكية و البريطانية اولها مشروع جونستون "Johnston"وكيف اريد من ذلك المشروع استغلال مياه نهر الاردن وتحيزه لصالح الكيان الصهيوني وفقاً لمصالحهم من جهة، ومن جهة أخرى تم التطرق الى موقف الاردن من المشروع البريطاني المعروف بحلف بغداد والاهداف المتوخاة من ذلك الحلف .

أما المحور الثاني من الدراسة فقد تم دراسة موقف الاردن من أهم المشاريع الوحدوية العربية التي قامت في عام ١٩٥٨ومنها مشروع الوحدة السورية المصرية ومشروع الاتحاد الهاشمي مع العراق .

ومن منطلق الحرص على ابراز الموقف الاردني من تلك المشاريع تبلورت الرغبة في دراسة هذا الموضوع ضمن المدة المحددة (١٩٥٣-١٩٥٨) وفق المعطيات التاريخية و الحقائق سائلاً الله سبحانه وتعالى التوفيق .

المحور الاول

موقف الاردن من المشاريع الغربية

١- موقف الاردن من المشاريع الامريكية :

مشروع جونستون الأمريكي (Johnston) انموذجا

بدأت وكالة الامم المتحدة لأغاثة اللاجئين منذ مطلع عام ١٩٥٣ بمحاولات جادة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، والعمل على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية[١]، عن طريق عمل دراسة وأبحاث في كيفية أستغلال مياه نهر الاردن وروافده[٢]، فعهد الى هيئة أمريكية أعداد هذا المشروع الذي أطلق عليه مشروع الأنماء الموحد لمصادر المياه في نهر الأردن[٣]، وتبنى الرئيس الامريكي ايزنهاور (Eisenhower)[٤] المشروع، وتم تكليف أريك جونستون (Eric Johnston)[٥] الخبير الأمريكي بالشؤون الاقتصادية لتبني المشروع الذي سمي باسمه والعمل على زيارة المنطقة العربية بقصد وضع مخطط متكامل لأستغلال مياه الاردن والعمل على توزيعها بين الدول العربية وأسرائيل [٦] .

وبموجب مشروع جونستون تحصل الاردن على (٧٤٧) مليون متر مكعب من المياه وتكفي لري (٤١٦) الف دونم [٧]، وتحصل سورية على (٤٥) مليون متر مكعب وتكفي لأرواء (٣٠) ألف دونم، وتحصل (اسرائيل) على (٣٩١) مليون متر مكعب وتكفي لأرواء (٤٦١) الف دونم، وقد قدرت تكاليف المشروع بمبلغ يصل الى (١٣٥) مليون دولار أمريكي وبمدة زمنية تصل الى (١٥) خمسة عشر عام [٨]. والواقع ان ايزنهاور عندما أوفد جونستون بهذا المشروع، كان يريد المساهمة في حل مشكلة اللاجئين[٩] عن طريق استقرارهم في الاراضي التي تتم زراعتها في الضفتين الشرقية والغربية، بدلاً من استمرار تلقيهم المعونات من وكالة اغاثة اللاجئين التي كانت الولايات المتحدة الامريكية تساهم بأكبر نسبة في تمويلها[١٠]. رفضت (اسرائيل) المشروع في بادى الامر بحجة ان الفائدة الكبيرة من مياه نهر الأردن تقع ضمن الأردن، الامر الذي يعني حرمان اسرائيل من الاستفادة من تلك المياه وحرمانها من نقل المياه الى النقب، كذلك ان مشروع جونستون لم يدخل نهر الليطاني ضمن مشروعه[١١]، في حين احالت الاردن وسوريا ولبنان المشروع الى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية وهذا يعني أن المشروع كان سياسياً أكثر منه أقتصادياً [١٢] .

تم عرض المشروع وما جاء فيه على اروقة مجلس النواب الاردني في جلسته المنعقدة في ٢٩ كانون الاول عام ١٩٥٣، حيث تم مناقشة المشروع، وقدم النائب عبد الله نعواس[١٣] استجواباً الى الحكومة جاء فيه : " لقد صدرت عن جونستون تصريحات مفادها ان الدول العربية ومن بينها الاردن لم ترفض مشروعه المتعلق باستثمار بعض مصادر المياه لمنفعة الدول العربية والمسخ اليهودي، ونظراً لخطورة المشروع فليتفضل رئيس الوزراء لأعطاء المجلس بيانات واضحة عن حقيقة الموقف". وقد جاء رد الحكومة وموقفها على لسان وزير الاقتصاد انور الخطيب[١٤] الذي صرح قائلاً " لقد اجتمعت بمستر جونستون للاستماع الى حديثه وحضر الاجتماع معي وزير الخارجية ووزير المعارف، ولم نبدِ اثناء هذا الاجتماع ما يدل على قبولنا بوجهة نظره ولم نظهر اي استعداد للموافقة على المشروع أو أي مشروع يشترك فيه اليهود[١٥] .

أحالت الدول العربية (الاردن، سوريا، لبنان، ومصر) المشروع الى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي بدورها قررت تشكيل لجنة فنية لدراسته وأبداء الراي فيه، وفي كانون الثاني ١٩٥٤ أعطت اللجنة الفنية جملة من الملاحظات على المشروع ومنها[١٦] :

١. أن المشروع أهمل الحدود السياسية على الرغم من أهميتها.
٢. أكد المشروع على جعل بحيرة طبرية الخزان الرئيسي للمياه وهي تحت السيطرة الاسرائيلية.
٣. بموجب المشروع تحصل اسرائيل على كمية من المياه وهي في الأصل تعود الى البلاد العربية .
٤. ان المشروع لا يفيد لبنان بشيء وبالمقابل يحرمها من مياه نهر الحصباني.

رفض مشروع جونستون من قبل الدول العربية، الامر الذي دفع بجونستون بأجراء بعض التعديلات الفنية في صيف عام ١٩٥٥ ومنها الموافقة على تخزين مياه نهر اليرموك في سد المقارن في الاردن بدلاً من بحيرة طبرية مع منح لبنان حصة مائية تقدر بنحو (٣٥) مليون متر مكعب مع رفع حصة الاردن وسورية من مياه نهر الاردن واليرموك [١٧] .

وعلى الرغم من ذلك رفض الرأي العام العربي ذلك المخطط الذي يرمي الى تمكين اسرائيل من الاستفادة من المياه العربية لتحقيق مشاريعه المائية أولاً،وأن الموافقة تعني أيضاً الاعتراف العربي بحق اسرائيل في المياه العربية وبذلك تحقق اسرائيل امنها الاقتصادي والسياسي فتحقيق الامن الاقتصادي يكون عن طريق نقل حصة اسرائيل في المياه وخزنها في بحيرة طبريا واستغلالها حتى حاجته، اما سياسياً فهو يهدف الى التوصل الى سلام دائم بينه وبين الدول العربية المستفيدة من تلك المياه بطريقه غير مباشرة حيث ان المشروع يوصي بالتعاون بينه وبين تلك الدول[١٨]. وحدد مؤتمر اللاجئين المنعقد في القدس في ٢٠ تموز ١٩٥٥ موقف اللاجئين من مشروع جونستون باصدارهم بياناً جاء فيه: "يرفض اللاجئون كل مشروع او حل او تفكير يرمي الى تصفية قضية اللاجئين او يهدف الى حل قضية فلسطين حلاً لا يحقق المطالب الوطنية، كما يرفض مشاريع الاسكان مثل مشروع جونستون الذي يؤدي بالنهاية الى الصلح مع اسرائيل او التعاون معها"[١٩].

وعلى الرغم من الرفض العربي لمشروع جونستون، اعلنت اسرائيل بانها لن تتوقف بالعمل بمشروعاتها المائية بسبب معارضة العرب، وانه اذا لم يتم التوصل الى اتفاق اقليمي لاستغلال المياه، فان اسرائيل ستمضي قدماً في استثمار جميع مرافق المياه الاقليمية داخل حدودها(٢٠).

في الوقت الذي اجرى فيه جونستون مباحثات في سورية بشان الفوائد التي ستجنيها دمشق من المشروع، قرر السفر الى مصر استكمالاً لنشاطه المكوكي في اقناع الدول العربية بالموافقة على المشروع الا انه تفاجأ باعداد لجنة خبراء العرب مشروعاً مضاداً لذلك المشروع، والذي يمكنهم من الاستغناء عن التنمية المشتركة مع اسرائيل، وقدرت تكاليف المشروع بحوالي (١٩٠) مليون دولار اريكي(٢١).

اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة في ٨تشرين الاول١٩٥٥ من اجل التباحث بمشروع جونستون، وقد عبر سعيد المفتي الذي مثل الجانب الاردني في الاجتماع قائلاً (ان المشروع مفيد جداً للاردن من الناحية الاقتصادية، ولكن الخزان الذي سيقام في طبرية هو تحت السيطرة الاسرائيلية، وهذا يعني التعامل مع العدو، وعندما يكون الخزان تحت سلطة اسرائيل، فانها ستوزع الماء كيفما تشاء وهذا يضر اولاً واخيراً بالقضية الفلسطينية، وعليه لايوافق الاردن على هذا المشروع"(٢٢).

رفضت الدول العربية المشروع ونوقش خلال اجتماعات مجلس الجامعة العربية في الدار البيضاء عام ١٩٥٩ والقاهرة ١٩٦٠ واجتماع وزراء خارجية العرب في بغداد عام ١٩٦١ والرياض عام ١٩٦٢، وقد دعت جميع تلك الاجتماعات الى اقرار مشروع عربي لتحويل مياة وروافد نهر الاردن، الا ان هذه الاجتماعات لم يكن لها اثر في ايقاف اسرائيل عن سعيها لتنفيذ مخططاتها المائية(٢٣).

حذر الاردن ايضاً في الثامن عشر من شباط ١٩٦٢ من خطورة المشاريع التي يقوم بتنفيذها الكيان الصهيوني لتحويل مياه نهر الاردن، وجاء ذلك التحذير اثناء الزيارة التي قام بها الامين العام لجامعة الدول العربية عبدالخالق حسونة الى عمان، حيث طلب الاردن منه ضرورة اتخاذ جامعة الدول العربية خطوات سريعة وفعالة لوقف هذه المشاريع(٢٤).

استجابت الاردن بقياده الملك حسين لدعوة الرئيس المصري جمال عبد الناصر والمتمثلة بعقد مؤتمر القمة العربي الاول من اجل بحث التطورات الخطيرة في تحويل مجرى

مياه نهر الاردن[٢٥] لاسيما بعد ان اعلنت وتناقلت وكالات الانباء الاخبارية المشروع الصهيوني واعلنت بانه اوشك على الانتهاء من انجاز المرحلة الاولى لتحويل مياه نهر الاردن الى صحراء النقب، ومن المؤمل ان يتم التحويل فعلاً في منتصف عام ١٩٦٤[٢٦]. واعلن الملك حسين بانه ينظر الى القضية المائية على انها ليست مجرد خسارة لبضع امتار من المياه بل هي تحقيق حلم الصهيونية العالميه لكسب المزيد من القوة الاقتصادية وان مشكلة فلسطين هي مشكلة كل العرب، وان موقع الاردن يمثل قلب القضية[٢٧].

وذكرت مجلة الاسبوع العربي اللبنانية وعلى لسان مدير مكتبها في عمان، ان دعوة الرئيس عبدالناصر لعقد مؤتمر قمة للملوك والرؤساء العرب لاقت استجابه فورية من قبل الاردن وعبر عنها الملك حسين بعد (٤٠) دقيقة من ورود تلك الدعوة التي حملها اليه وزير الخارجية الاردني قدري طوفان حيث قال عنها الملك حسين " اننا نرحب بكل اجتماع عربي يعقد على ارفع المستويات وتبحث فيه قضايا العروبة بروح الصراحة والواقع ان الاردن لن يتوانى عن حضور الاجتماع في اي مكان وزمان وسيكون هذا البلد كما عرفه العرب صريحاً في قوله وفيا بعهده منفذا لالتزاماته متناسياً كل خلافاته من اجل الهدف الاسمى خدمة للامة العربية[٢٨].

وتذكر الوثائق العراقية بان اليوم الذي وصلت فيه الدعوة كان يصادف يوم عطلة رسمية للحكومة الاردنية الا ان الملك حسين قد تواجد في مكتبة لاستلام تلك الدعوة والاطلاع عليها، وامر على الفور بالاجابه عليها بالموافقة على اي زمان يحدد لانعقاد ذلك المؤتمر، وفي الوقت نفسه اعطى اوامره الى وزارة الخارجية باجراء محادثات دبلوماسية مع ممثلي الدول العربية، ولاسيما ان الاردن يتابع وباهتمام مراحل تنفيذ المشروع الصهيواني لتحويل نهر الاردن، لذا فهو يتطلع الى المؤتمر ان يسفر عن مساعدة عسكرية واقتصادية ومعنوية للاردن[٢٩].

وهكذا توجه الملوك والرؤساء ولاول مرة بعد ان حلت نكبة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨ الى القاهرة متناسين خلافاتهم وتكتلاتهم واضعين نصب اعينهم عدواً واحداً يهدد امتهم العربية متمثلاً بالكيان الصهيوني ومشاريعه التوسعيه.

٢- موقف الاردن من المشاريع البريطانية :

الموقف الرسمي والنيابي الاردني من (حلف بغداد) انموذجا

في اعقاب أنتهاء الحرب العالمية الثانية، رأت السياسة الأنجلو- امريكية أن من مصلحتها أتباع سياسة جديدة في منطقة الشرق الأوسط تقوم على أعادة النظر في جميع معاهدات التحالف التي تربطها بدول الشرق الأوسط، والعمل على أقامة حلف رباعي يحل محل المعاهدات الثنائية المعقودة مع بعض الدول العربية أو بعضها[٣٠] .

ولذا يمكن القول أن حلف بغداد هو أحد تلك المشاريع الغربية التي تبنتها سياسته الأنجلو- الامريكية والمتمثلة بقيام حلف دفاعي يشمل جميع الدول الواقعة والقريبة من الحدود السوفيتية الجنوبية وذلك من أجل أبقاء الأتحاد السوفيتي خارج منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والبحر المتوسط بشكل خاص [٣١] .

وعند طرح المشروع ظهرت المنافسة بين العراق ومصر على زعامة الوطن العربي، وتبني العراق فكرة أقامة هذا الحلف ودعا الدول العربية للأنضمام اليه[٣٢]، وانقسمت الدول العربية الى محورين، الأول ضم السعودية ومصر وسورية والذين عارضوا دخول الأردن في الحلف وهذا ما أكده وزير خارجية مصر للسفير البريطاني والامريكي في القاهرة الذي أشار "بان هذه المعارضة ليست ناجمة عن رغبة في معارضة الدول الغربية بقدر ماهي معارضة العراق للحيلولة دون تقوية الاسرة الهاشمية[٣٣] اما الحوار الثاني فقد ضم العراق وبريطانيا التي سعت بكل الطرق لضم الاردن لحلف بغداد للاسباب التالية:

صفقة الاسلحة المصرية التشيكية.

بعد الغارات الاسرائيلية على قطاع غزة في ٢٨ شباط ١٩٥٥ والتي راح ضحيتها اكثر من (٣٠) جندي مصري، لذلك شرع الرئيس المصري جمال عبدالناصر لحاجة مصر الى الاسلحة، فحاول الحصول عليها من الدول الغربية، فاشترطت بريطانيا انضمام مصر الى حلف بغداد، لذلك فضل جمال عبد الناصر التوجة الى المعسكر الاشتراكي وعقد صفقة اسلحة مع تشيكو سلوفاكيا فضلاً عن عقد مصر اتفاقاً مع سوريا عرف ميثاق الدفاع المشترك في ٢٠ تشرين الاول عام١٩٥٥، وفي ٢٧ تشرين الاول من العام بنفسه وقعت مصر والسعودية ميثاقاً مماثلاً[٣٤].

وقد اذهلت هذه التطورات بريطانيا التي اخذت تبحث عن وسيلة لحماية مصالحها في الشرق الاوسط، كما دفعت بريطانيا الى اعادة انضمام الاردن الى حلف بغداد(٣٥).

الاردن و صفقة الاسلحة المصرية التشيكية.

استقبل الاردن هذه الصفقة بترحيب واسع وتاييد تام من خلال بيان الحكومة الاردنية الذي جاء فيه " ان عمل مصر هذا يتعلق بصميم سيادتها، ولا حق لاحد ان يتذمر او يعترض عليه لاسيما بعد ان رفضت الدول الغربية تزويد مصر بالاسلحة"(٣٦). ولم يتوقف الموقف الاردني الى ذلك، بل بعث مجلس النواب الاردني برقية الى الرئيس المصري في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٥ جاء فيها " ان مجلس النواب الاردني يحي فيكم الروح العربية الابية ويؤيدكم في كل اجراء اتخذتموه وتتخذوه من اجل الحصول على السلاح بدون قيد او شرط من اي جهة كانت للدفاع عن البلاد العربية(٣٧).

الاتصالات الاردنية السوفيتية.

جرت اتصالات بين الملك حسين والروس بشأن تبادل التمثيل الدبلوماسي، واستكمالاً هذه الاتصالات فان سفير الاتحاد السوفيتي في القاهرة سولود اجرى اتصالاً مع هاني هاشم وزير الاردن المفوض في القاهرة في تشرين الثاني ١٩٥٥ وعرض عليه رغبة الاتحاد السوفيتي باقامة علاقات دبلوماسية مع الاردن، واعرب عن استعداد بلاده لمد يد العون الى الاردن مما يحتاج اليه ونصح سعيد المفتي رئيس وزراء الاردن الملك حسين بعدم الموافقة و التروي وعدم الاستعجال في تلك العلاقات لانها ستنعكس سلبياً على العلاقات الاردنية البريطانية(٣٨).

فجاءت اولى المبادرات لضم الاردن الى الحلف عن طريق جلال بايار رئيس الجمهورية التركية عند زيارته الى الاردن في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ برفقة وزير خارجية تركيا فطين زورلو وقابل الملك حسين وسعيد المفتي والفريق غلوب باشا مشيرا الى الفوائد التي سيجنيها الاردن بانضمامه الى الحلف والتي تتمثل بالمساعدات العسكرية التركية في حال تعرض الاردن لاي عدوان خارجي من قبل اسرائيل، فحاول جلال بايار تبديد مخاوف الاردنين من حلف بغداد فصرح قائلاً لدى زيارته الى احدى سرايا الجيش الاردني " يجب ان لايندهش الاردنيون اذا شاهدوا الجيش التركي يحارب الى جانب الجيش الاردني في حال تعرضه للعدوان الخارجي"(٣٩).

اختتمت المباحثات بين الجانبين في ٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٥، غادر الوفد التركي عمان دون التوقيع على اتفاق[٤٠]. وفي ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٥٥ رفعت الحكومة الاردنية مذكرة الى الحكومة البريطانية حددت فيها مطالبها مقابل موافقتها في الدخول الى حلف بغداد، ونضمت المذكرة المطالب التالية[٤١]:

١. المحافظة على الضمان الجماعي العربي بحيث يتمكن الاردن من القيام بالتزاماته بموجب نصوص الميثاق.
٢. تاييد الاردن تاييداً مطلقاً في تحقيق المطالب والحقوق العربية في فلسطين ودفع العدوان عن الاردن.
٣. اعتبار القوات الاتية الحد الادنى الذي يجب توفيره للدفاع عن الاردن وتتضمن أ–فرقة مشاه ب–فرقة مصفحة ج– مدفعية ثقيله د– لواء مضليين هـ– مجموعة كوماندرس و– فرقة جوية من قاذفات ومقاتلات.

بعثت الحكومة الاردنية برئاسة الملك حسين برسالة شخصية الى الرئيس جمال عبدالناصر عن طريق الفريق عبدالحكيم عامر القائد العام للجيش المصري الذي كان بزيارة للاردن، واعرب فيها رغبة حكومة الاردن في الانضمام الى حلف بغداد، وتضمنت الرسالة مبررات انضمام الاردن الى حلف بغداد وتتلخص بما يلي:–[٤٢]

١. الحاجة الى تعديل المعاهدة الاردنية– البريطانية لعام ١٩٤٨.
٢. زيادة القوات المسلحة الاردنية عدداً وعدة والحصول على اسلحة حديثة وطائرات مقاتلة واموال ثابتة لتمويل هذه القوات.
٣. مساعدات اقتصادية كبيرة للتقليل من اعتماد البلاد على المعونات الخارجية.
٤. التخلص من القيادات البريطانية في الجيش العربي الاردني خلال الاربعة اعوام.

وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٥ توجه وفد اردني الى بغداد للتباحث مع المسؤولين العراقيين بصدد المساعده التي يقدمها العراق الى الاردن لقاء انضمامه الى الحلف ، وقدموا المطاليب التالية:

١. يتعهد العراق بدفع حصته البالغة (٦٢٥) الف دينار لتمويل مشروع البوتاس الاردني، وفق ما اتفق عليه في مجلس وزراء المال والاقتصاد العربي، وذلك عند تاليف الشركة وطرح اسهمها.

٢. يتعهد العراق بدفع مليون دينار سلفة لتمويل مشروع السوبر فوسفات الاردني.
٣. يتشاور الطرفان في الخطوات اللازمة لفتح فرعي المصرفين الصناعي والزراعي في الاردن باقرب فرصة ممكنة.
٤. يتشاور الطرفان في الخطوات اللازمة من اجل ايجاد المال الازم لتمويل المشاريع الاردنية الاقتصادية.
٥. يتبرع العراق بمبلغ مئة الف دينار للحرس الوطني[٤٣].

تقدمت الحكومة الاردنية في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٥٥ بمذكرة الى السفير البريطاني في عمان حددت فيها شروطها للانضمام للحلف ومن اهم ماورد فيها المحافظة على الضمان الجماعي وتاييد الاردن تاييداً مطلقاً في مطالبتة بالحقوق العربية في فلسطين وتقديم المساعدات العسكرية[٤٤]، وقد اعطت الحكومة البريطانية اهتماماً للمقترحات الاردنية واختارت رئيس اركان جيشها الجنرال تمبلر على راس الوفد البريطاني، وقد وصلها في ٦ كانون الاول ١٩٥٥، فقد استقبله الملك حسين واستعرض معه الفوائد التي سيحصل عليها الاردن اذا ما انضم الى ميثاق بغداد[٤٥].

وفي ١١ كانون الاول ١٩٥٥، قدم تمبلر مذكرة الى الحكومة الاردنية تضمنت رد حكومته على المطالب الاردنية، وقد جاء في المذكرة الجوابية البريطانية ان بريطانيا تتعهد حالما يتم ايداع وثائق انضمام الاردن الى حلف بغداد، بتجهيز وصيانة وحدات الجيش العربي الاردني وزيادة عدد قواته بنسبة ٦٥% وتقديم اسلحه متنوعة ثقيله ومتوسطة بقيمة ستة ملايين ونصف المليون دينار اردني ومعاهده الاردن في حاله تقديمة لطلبات عسكرية مستعجله من دول الحلف[٤٦] والدخول في مفاوضات عاجلة لابدال المعاهدة– البريطانية لعام ١٩٤٨ باتفاق خاص بينهما[٤٧].

والواضح ان العرض البريطاني لايتفق والمطالب الاردنية الواردة في مذكرة ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥ والتي اعتبرتها الحكومة الاردنية الحد الادنى الضروري للدفاع عن البلاد، لاسيما الطلب الاردني الذي اكد على ضرورة تاييد بريطانيا للاردن تاييدا مطلقاً في تحقيق المطالب والحقوق العربية في فلسطين الا ان الحكومة البريطانية في مذكرتها الجوابية لم تلمح من بعيد او قريب الى هذا الموضوع وكان الاردنيون يرون ضرورة الحصول على تعهد خطي بخصوص فلسطين للتخفيف من مخاوف فلسطين تجاه استمرار الاعتداءات الاسرائيلية عليهم

من جهة، وتبرير القرار الاردني بالانضمام الى حلف بغداد امام الدول العربية من جهة اخرى[٤٨].

بدات الانشقاقات تبرز في مجلس النواب الاردني، حيث قدم اربعة وزراء من الضفة الغربية استقالاتهم في ١٣ كانون الاول ١٩٥٥[٤٩] اذا اقنع نعيم عبد الهادي الوزير في حكومة سعيد المفتي زملائه من وزراء الضفة الغربية بان انضمام الاردن الى حلف بغداد يضر في القضية الفلسطينية، واطلب اليهم تقديم استقالاتهم من اجل اعاقة هذا الانضمام، وافشال المفاوضات الجارية[٥٠] واشار الى ان اي شخص يحل محلهم سيوصف بالخائن[٥١].

افشلت هذه الاستقالات مهمة تمبلر والوفد العسكري المرافق، فاستقالت وزراء سعيد المفتي في ١٤ كانون الاول ١٩٥٥، وتم تكليف هزاع المجالي بتشكيل حكومته الجديدة، والتي استمرت حتى ٢٠ كانون الاول ١٩٥٥ بسبب المظاهرات الشعبية ضد وزارته وضد الحلف مما اضطر الى تقديم استقالته[٥٢] وعهد الى ابراهيم هاشم بتشكيل وزارة انتقاليه، الا انه ما لبث ان استقال لعدم دستورية حل البرلمان[٥٣]، فعهد الى سمير الرفاعي بتشكيل الحكومة الذي اعلن عن سياسة حكومته القائمة على عدم الدخول في اي احلاف جديدة[٥٤].

عبرت مختلف الاحزاب والقوى الوطنية بكافة اتجاهاتها عن رفضها لحلف بغداد ومحاولات ضم الاردن له، فقد عارض الحزب الوطني الاشتراكي الدخول في حلف بغداد، واشتراك بعض اعضائه مثل النائب المعارض حكمت المصري في اعداد بيان يدعو الشعب الى الاضراب والتظاهر وادانة الرئيس التركي جلال بايار وحكومته باعتبارهم اعداء للقضية العربية[٥٥].

و عارضت حركة القوميين العرب حلف بغداد انطلاقاً من مبادئها التي تعادي اي وجود استعماري من اي نوع في اي بقعة من الوطن العربي او اي شكل من اشكال الهيمنة الاستعمارية الغربية على حرية واستقلال اي قطر من الوطن العربي[٥٦].

وحذر النائب احمد الداعور ممثل حزب التحرير الاسلامي نائب طولكرم من مخاطر حلف بغداد، وأكد ان بريطانيا وأمريكا متفقتان على أيجاد مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط ومتفقتان أيضاً على أن المقصود من هذه الأحلاف أنما هو حماية الأستعمار وتثبيته في البلاد الأسلامية ومحاربة المعسكر الشيوعي، ولذا وجب محاربة جميع انواع مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط بما فيها حلف بغداد [٥٧] .

وعارضت الجبهة الوطنية ونوابها حلف بغداد وفكرة انضمام الاردن اليه، وحذر النائب عبد القادر الصالح ممثل الجبهة من الدخول في الحلف، لانه من الاحلاف العسكرية العدوانية الكالحة التي يريد الاستعمار جر الأردن اليها. وأشار الى "أن المصلحة الوطنية ومصلحة السلام العالمي تحتمان عدم الدخول في حلف مع اي معسكر غير المعسكر العربي معتبراً اسرائيل وراء حلف بغداد [٥٨] .

وهكذا نجد ان المعارضة النيابيه وبمشاركة القوى السياسية الاخرى تمكنت من تاليب الشعب ضد حلف بغداد ومقاومته عن طريق المشاركة في المؤتمرات الشعبية واصدار البيانات والمنشورات ومن خلال المناقشات داخل المجلس النيابي وبالتالي فشلت جميع المحاولات التي كانت ترمي لأدخال الأردن في الحلف، حيث جاء ذلك في البيان الوزاري لحكومة سمير الرفاعي والذي أعلن أن سياسة الأردن لا تهدف الى الأرتباط باي أحلاف أجنبية جديدة [٥٩] .

المحور الثاني

موقف الاردن من المشاريع الوحدوية العربية

١-موقف الاردن من الوحدة السورية المصرية ١٩٥٨

على الرغم من المطالبات المتكررة من قبل المسؤولين السوريين والمتمثلة باقامة اتحاد فدرالي بين سورية ومصر، الا أن معظم هذه المطالبات كانت ترفض من قبل الجانب المصري بذريعة لوجود صعوبات مختلفة في مقدمتها عدم وجود أقليمية مشتركة بين البلدين[٦٠].

وكان لموقف سورية الايجابي من العدوان الثلاثي أثر كبير في زيادة التقارب بين سورية ومصر، وخلق هذا اعجاب شعبي كبير ومؤثر في شخصية جمال عبد الناصر وشعب مصر، و تعزز هذا بموقف مصر الساند لسورية ضد التهديدات والحشود التركية ووصول المساعدات العسكرية الى سورية[٦١] .

وشكل وفد سوري ضم صبري العسلي، صلاح الدين بيطار، واحمد قنبر، لزيارة القاهرة في اوائل آذار ١٩٥٧ للتفاوض من أجل أتحاد فدرالي، فابلغهم جمال عبد الناصر أن الحكومة المصرية مستعدة للدخول في مباحثات مع الجانب السوري لتحقيق الاتحاد بين مصر وسورية فوراً[٦٢] .

وفي خطاب الرئيس السوري شكري القوتلي في المؤتمر العربي الاول للعلوم الاداريه (١٢-١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧) قال : " أن الوحدة ترتقب تحقيقها في القريب العاجل واننا نريدها أن تقوم على أسس علمية قانونية سليمة"، وأكد على اهمية الخطوات والاتفاقات العسكرية والاقتصادية والثقافية التي تمهد لقيام الوحدة بين مصر وسورية [٦٣] .

استمرت المفاوضات بين الجانبين طوال شهر كانون وصولاً الى أواخره، حيث عقد كل من السفير المصري في دمشق والملحق العسكري المصري أجتماعاً مهماً مع زعماء الجيش السوري، وقد أظهر عفيف البرزي رئيس أركان الجيش السوري الرغبة الكاملة في الاندماج الكامل للبلدين، وبعد ذلك شارك أعضاء مجلس النواب السوري على الوحدة ودستورها المؤقت، بالاضافة الى ترشيح جمال عبد الناصر لرئاسة الدولة الجديدة، وقد وافق البلدين على تفاصيل الوحدة وحصل عبد الناصر على رأستها والتي أطلق عليها الجمهورية العربية الموحدة [٦٤] .

ويتضح الموقف الاردني حيال هذه القضية من خلال مناقشتها داخل قبة البرلمان ولجلسات متعددة ، وهذا مؤشر لايلاء الحكومة الاردنية أهمية لها، فقد طلب النائب فائق العنبتاوي في جلسة المجلس النيابي المنعقد في ٢١ شباط ١٩٥٨ الذي طلب من الحكومة الاردنية بايقاف الحملات الاعلامية التي تقوم بها بعض الاذاعات التي وصفت خطورة الاتحاد السوري المصري بانها تضليل وتدجيل مشيراً الى ان الوحدة السورية المصرية ما هي الا خطوة نحو الوحدة العربية، لاسيما ان هذا الاتحاد قد تم أقراره من قبل المجلسين النيابيين السوري والمصري اللذان يمثلان شعبيهما [٦٥] .

وأكد النائب عبد الباقي جمو بان قضية الاتحاد السوري المصري هو خطوة نحو الامام من اجل لم الشمل العربي[٦٦]، ويتضح موقف الحكومة الاردنية بصورة أوضح من خلال تصريح وزير خارجيتها سمير الرفاعي قائلاً : " أن سياسة الحكومة واضحة وقد أعلنها مراراً وتكراراً جلالة الملك والحكومات المتعاقبة والتي تتلخص في أننا نسير بدافع الرغبة الملحة نحو الاهداف التي تؤمن بها وتحققها جميع الشعوب العربية وهي وحدة الامة العربية، لذلك نبارك أي أتجاه يمكن أن تسير فيه أي دولتين عربيتين في سبيل تحقيق هذا الهدف، ولا يمكن لأي دولة عربية أن تعتبر أي مسعى نحو الوحدة محلا للانتقاد أو الاعتراض" [٦٧] .

٢-الاردن والاتحاد الهاشمي

تعرض الاردن الى ضغوط سياسية واقتصادية كبيرة، لاسيما بعد بدأ التيار التحرري يأخذ مكانه في الوطن العربي بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وتجسد هذا التيار آنذاك في القيادة المصرية والسورية اللتين أنتهجتا سياسة الحياد الأيجابي، وحاولت الأردن تجنب ضغط التيار الوطني من الداخل والتيار القومي العربي من الخارج(٦٨)، ولقد تزامن أعلان الوحدة المصرية السورية في مطلع شباط عام ١٩٥٨ مع أنعقاد المجلس الوزاري لدول حلف بغداد في استنبول الذي أقترح الى دفع العراق الى أقامة اتحاد مع الاردن والسعودية لمواجهة تصاعد نفوذ وتأثير محور القاهرة- دمشق(٦٩)، فضلاً عن الفائدة التي ستعود على الاردن في تقوية الوضعين السياسي والاقتصادي. وقد توافقت هذه الدعوة مع رغبة كل من الممثلين في السعي للوحدة العربية وأقامة أتحاد فدرالي بينهما (٧٠) .

وجد هذا الاقتراح آذاناً صاغية من قبل الاردن لضمان مستقبل النظامي السياسي من جهة، وخلق نوع من التوازن السياسي أزاء الجمهورية العربية المتحدة من جهة ثانية، والحد من أنتشار المد القومي التحرري من جهة ثالثة، فأوفدت الاردن في التاسع والعشرون من كانون الثاني ١٩٥٨ وفدين ممثلين عنها، الاول برئاسة سليمان طوقان وزير البلاط الى بغداد، والثاني برئاسة وزير الخارجية سمير الرفاعي الى الرياض ومعهما رسائل الى عاهلي البلدين تدعوهما الى الدخول في المفاوضات من أجل أقامة أتحاد فيدرالي، فكان الرد السعودي غير مشجع، بل أن الملك سعود تذمر من عضوية العراق في حلف بغداد(٧١).

بدأت المفاوضات التمهيدية بين العراق والاردن في بغداد يوم الثالث من شباط ١٩٥٨، وبعد المفاوضات التمهيدية غادر الملك فيصل الثاني الى عمان في ١١ شباط ١٩٥٨ رافقة وفد ضم كلاً من توفيق السويدي رئيس الوزراء الأسبق وبرهان الدين باش اعيان وزير الخارجية ونديم الباجة جي وزير المالية وعبد الرسول الخالصي وزير العدلية ثم التحق بهم الأمير عبد الآله (٧٢) .

أما الوفد الأردني المفاوض فقد ترأسه ابراهيم هاشم رئيس الوزراء الى جانب سمير الرفاعي نائب رئيس الوزراء، وخلوصي خيري وزير الاقتصاد الوطني، واحمد الطرادنة وزير التربية والتعليم، وعاكف فايز وزير الدفاع، وسليمان طوقان وزير البلاط، وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي وحابس المجالي رئيس هيئة اركان الجيش وآخرون (٧٣).

عقد الاجتماع الاول بين الملك حسين والملك فيصل بحضور عبد الآله ونوري السعيد الذين ألتحقا فيما بعد بالوفد العراقي يوم الثالث من شباط ١٩٥٨[٧٤]، وتركزت المباحثات حول ضرورة تطوير الموقف العراقي ازاء حلف بغداد كخطوة أولى لتحقيق الاتحاد بين البلدين[٧٥]، وحاول الاردنيون في الاجتماع ممارسة الضغط على الحكومة العراقية من اجل الانسحاب من حلف بغداد، الا أن الحكومة العراقية رفضت ذلك وأشادت الى أن اقصى ما يمكن الذهاب اليه في هذا المجال هو أن يعلق العراق بانه سيدرس وضعه في الحلف، مع الاخذ بنظر الاعتبار الاوضاع الدولية ومصالح العراق وأهتماماته [٧٦] .

وبعد أنتهاء المحادثات، أعلن أبراهيم هاشم رئيس الوزراء الاردني بياناً رسمياً في الرابع عشر من شباط ١٩٥٨ عن التوصل الى عقد أتفاق بين الاردن والعراق أطلق عليه رسمياً "الاتحاد العربي" [٧٧] .

تضمن الاتفاق على مقدمة وأثنتا عشر مادة، وجاء في المقدمة بان اهداف الثورة العربية الكبرى جاءت في سبيل تحرير الوطن العربي وتوحيد أفكاره (الحرية والسيادة والعزة)، وأستعادة أمجاده والمحافظة على تراثه ومقدساته، وأن هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية الاخرى الراغبة بالانضمام اليه، أما مواد الاتفاقية فتتضمن الآتي [٧٨]:-

١. أنشاء أتحاد بين العراق والأردن باسم الاتحاد العربي، وتحتفظ كل من الدولتين بشخصيتهما المستقلة والسيادة على اراضيهما.
٢. تبقى المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد مرعية بالنسبة الى الدولة التي عقدتها وغير ملزمة للدول الآخرى، أما المعاهدات والاتفاقيات التي ستعقد بقيام الاتحاد فهي من أختصاص حكومة الاتحاد.
٣. تحقيق وحدة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي وحدة الجيش وأزالة الحواجز الجمركية بين الدولتين وتوحيد مناهج التعليم وتنسيق السياسة المالية والاقتصاد بين الدولتين.
٤. يكون علم الثورة العربية الكبرى علم دولة الاتحاد.
٥. يكون ملك العراق رئيساً لدولة الاتحاد وفي حالة غيابه يكون ملك الاردن هو من يتولى الرئاسة والمسؤولية.
٦. يكون مقر الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة أشهر وعمان مثلها .

٧. تضع حكومة الاتحاد دستور للأتحاد، ويعدل دستور كل من الدولتين الى المدى التي يقتضيها أحكام دستور الاتحاد، وتتخذ الاجراءات لأقامة حكومة الاتحاد ووضع الدستور في مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر.

٨. شؤون الاتحاد تتولاها حكومة أتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي منتخب من البلدين بعدد متساو، وسلطة تنفيذية تتولى السلطة وفق احكام دستور الاتحاد .

٩. عندما تقتضي الضرورة ومصلحة الاتحاد توحيد أي أمر غير الذي سبق ذكره، تتخذ الاجراءات اللازمة بموجب دستور الاتحاد لأدخال ذلك الأمر.

١٠. يبرم هذا الاتفاق وفق الأصول الدستورية لكل من الدولتين.

وجه الملك فيصل والملك حسين بمناسبة أعلان الاتحاد العربي في الرابع عشر من شباط كلمتين بهذه المناسبة، فقال الملك فيصل في كلمته قائلاً: " أن هذا الاتحاد هو فاتحة عهد جديد في كيان الامة العربية لرفع شأن الامة العربية، وأن الاتحاد تحقق بعد جهد طويل وبفضل الجهود التي بذلت بين رجال البلدين الشقيقين"، أما الملك حسين فقال: "اليوم يلتقي ابناء الشعبين الاردني والعراقي بعد فرقه حاول المستعمر أن يجعلها طويلة الأمد، الا أن وحدة الهدف بقيت تداعب النفوس، وأننا نريد من هذا الاتحاد أن يكون أداة الاستقرار في المنطقة العربية" [٧٩] .

دعت الحكومة الاردنية مجلس الأمة الاردني للمصادقة على مشروع الاتحاد العربي، وفي التاسع عشر من آذار ١٩٥٨ صدر دستور الاتحاد العربي وتضمن (٨٠) مادة موزعة (٨) فصول[٨٠]، وأقر دستور الاتحاد العربي رسمياً بعد أن أقره مجلس الأمة الأردني في السادس والعشرين من آذار ١٩٥٨ [٨١] .

وصدرت الأرادة الملكية بتشكيل أول وزارة أتحادية في التاسع عشر من مايس ١٩٥٨ برئاسة نوري السعيد ومثل الجانب الأردني ابراهيم هاشم نائباً لرئيس الوزراء وسليمان طوقان وزيراً للدفاع وخلوصي خيري وزيراً لشؤون الدولة وتوفيق السويدي وزيراً للخارجية وعبد الكريم الأزري وزيراً للمالية وسامي فتاح نائباً لوزير الدفاع.

أستقبلت الأوساط الشعبية الأردنية بسرور بالغ بنبأ أعلان الاتحاد بين العراق والأردن على أمل أن سيخلصها من الكثير من مشاكلها الاقتصادية والمالية خاصة بعد مالمسوه من أرتفاع الدينار الاردني وازدياد قيمته الشرائية في أسواق بيروت ودمشق عقب أعلان الاتحاد وضمان

مؤازرة الجيش العراقي له في الوقوف بوجه الخطر الاسرائيلي، كما شهدت عمان مهرجانات شعبية أبتهاجاً بهذه المناسبة، وشاركت حشود من الطلبة والشباب في التظاهرات هاتفة بحياة الاتحاد[٨٢]، الا أن هذا الاتحاد لم ينل تأييد الاحزاب السياسية الاردنية المنحلة بعد أحداث عام ١٩٥٧ والتي أعلنت رفضها للأتحاد بعدما وصفته بانه وسيلة أستعمارية جديدة لحلف بغداد، وأن ولادته تمت على يد بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية[٨٣] .

الخاتمة

تميزت الاردن خلال الحقبة التأريخية (١٩٥٠-١٩٥٨) باتخاذها مواقف حازمة وذلك لأهمية تلك الحقبة بما احتوتها من أحداث سياسية أستجوبت أتخاذ مواقف صريحة لمعرفة بوصلة التاريخ السياسي وتحديد أهم الأهداف المتوخاة من تلك الأحداث .

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة اذا ما قلنا أن تلك المواقف الحازمة من قبل الحكومة الاردنية قد شكلت أحد الركائز المهمة في رسم ملامح التاريخ السياسي في المنطقة العربية. فقد شهدت المنطقة العربية بعد عام ١٩٤٥ جملة من المشاريع الاستعمارية والمخططات التي يراد منها هدم اللحمة العربية وتفتيت جسد الامة العربية متمثلة بانفتاح الرغبة البريطانية والامريكية بشغف نحو المنطقة العربية، وما مشروع جونستون الامريكي وحلف بغداد البريطاني الا واحد من تلك الاهداف الاستعمارية ، فنجد كيف ان الحكومة الاردنية أتخذت موقفاً من تلك المشاريع ، بالمقابل نجد ان للحكومة الاردنية قد اتخذت أيضاً موقفاًمن المشاريع الوحدوية العربية ومنها مشاريع الوحدة السورية المصرية وما اعقبه من مشروع الاتحاد الهاشمي، و هذا نابع من شعور الاردن بعمق دوره التاريخي والعربي ، فأصبح لزاماً على الاردن ان يقدم دوره من خلال الاحتكام الى نتاج العمل العربي المشترك، ولهذا كان للأردن مسؤولية تأريخية قد قررهاالملك حسين امتداداً لمواقف سلفه الراحل الملك عبد الله والملك طلال رحمهم الله جميعاً .

Jordan's position on Western alliances and Arab unitary projects (1953-1958)

Historical study

Key words: Jordan, Western Alliances, unitary projects .

Assis. Prof. Dr. Sarmad Akidi Fathi

Assis. Prof. Star Mohammed Allawi Al-Hayani

Iraqi University / College of Education / Department of History

A tracer of Jordan's political history arrives at the conclusion that the Hashemite Kingdom of Jordan has many honorable stances on historical issues, and perhaps one of those issues is the American and British colonial projects, including the Johnston project and the Baghdad Pact project, as well as its position on the Arab unitary projects in 1958, includingThe Syrian-Egyptian Unity Project and the Hashemite Union project.

الهوامش

(١) عز الدين الخيرو، الاطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٤٥.

(٢) ينبع نهر الأردن من بلاد الشام، يبلغ طول سهله حوالي ٣٦٠كم، ويتكون عند التقائه من مجموعة روافد، حيث يتغذى من نهر الحاصباني القادم من سوريا ونهر بانياس القادم من لبنان ونهر اللدان القادم من فلسطين، وهذه الانهار تلتقي شمال بحيرة الحولة ثم تلتقي جنوب بحيرة طبريا مع نهر اليرموك ثم نهر الزرقاء ونهر فاريا، ويصب نهر الاردن في البحر الميت وهو أخفض بقعة على سطح الأرض، حيث ينخفض الى (٤٠٠)م تحت مستوى سطح البحر المتوسط. للمزيد ينظر احمد محمود شعبان، نهر الأردن معركة ومصير، ط١، بغداد، ١٩٦٤، ص٨-١٣؛ علي غالب عربي، فلسطين ونهر الأردن، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٤، ص٤٤١.

(٣) جريدة الرأي، (عمان)، العدد (٨٢٨١)، ١٤ نيسان ١٩٩٣.

(٤) هو دوايت دافيد ايزنهاور (١٨٩٠-١٩٦٩)، سياسي عسكري، ولد في تشرين الاول ١٨٩٠ في ولاية تكساس، شغل منصب رئيس أركان حرب قوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وكان اول قائد لقوات حلف الناتو عام ١٩٤٩، شغل رئيس جامعة كولومبيا (١٩٤٨-١٩٥٠) وهو الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية (١٩٥٣-١٩٦١)، استطاع من الوصول الى منصب الرئاسة وذلك مرشحا عن الحزب الجمهوري، ثم اعيد انتخابه عام ١٩٥٦، توفي عام ١٩٦٩. للمزيد ينظر: =

=Elian Marie Alphin and Arthur Alphin, Dowight D. Eisenhower, (Newyork 2005) ; The Encyclopedia Americana, Vol. 10, Grolier, Danbury, 1986, P.P. 99-106.

(٥) خبير أمريكي بعثه الرئيس الأمريكي داويت أيزنهاور لدراسته نهر الأردن في تشرين الاول ١٩٥٣، كانت خطوة جونستون بان يحصل الاردن وسورية ولبنان على ٦٠% من مياه نهر الأردن ويحصل الكيان الصهيوني على ٤٠% . للمزيد ينظر عبد الرحمن أبو عوفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر، بيروت، ١٩٨١، ص١١٤-١١٧.

(٦) علي محمد علي، اسرائيل والشرق الاوسط، دراسة للأحداث التي وقعت في الشرق الاوسط نتيجة لقيام دولة غاصبة فيه، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص٣٠٨-٣١٢.

(٧) جريدة الرأي (لبنان)، العدد (٨٢٨١)، بتاريخ ١٤نيسان ١٩٩٣.

(٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧٠١٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ، تاريخ التقرير١٩٢٤/٨/٢٨، وثيقة ٣٤، ص٤٩-٥٠؛ جريدة فلسطين (القدس)، العدد (١٥٧١-٩٠٧٥)، بتاريخ ١٩٥٥/٥/٧.

(٩) يضم الاردن اكبر مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين، وقد اصبح غالبيتهم مواطنون اردنيون يحملون الجنسية الاردنية خصوصا بعد ضم الملك عبد الله الاول انذاك الضفة الغربية الى المملكة الاردنية الهاشمية بناءً على مقررات المؤتمر الشعبي عام ١٩٥٠، وقد منح هؤلاء الجنسية الاردنية وكافة حقوق= =المواطنة الاخرى من اقامة عمل وشراء اراضٍ وبناء وترشيح للبرلمان الاردني. للمزيد ينظر: جريدة الدفاع، (القدس)، العدد (٧٨٩٩)، ٩ كانون الثاني ١٩٦٢.

(١٠) محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨، ج٢، الامن القومي العربي بين الانجاز والفشل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧، ص٦٦.

(١١) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص٥٣٨.

(١٢) هزاع المجالي، مذكراتي، عمان، ١٩٦٠، ص١٦٣.

(١٣) ولد في القدس ١٩١٨، وتخرج من كلية الحقوق بجامعة دمشق، مارس المحاماة واشتغل في الصحافة، وانتخب خلال وجوده في مجلس النواب١٩٥٠ عضواً في القيادة القومية لحزب البعث. اسماء الخصاونة، حزب البعث العربي الاشتراكي في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩١، ص٣٩.

(١٤) ولد في مدينة الخليل عام ١٩١٥، حصل على شهادة الحقوق، أصبح حاكم اداري على مدينة القدس عام ١٩٤٨ ثم اصبح بعد ذلك وزيراً للتجارة عام ١٩٥١. انتخب عضواً في مجلس النواب لعام ١٩٥٣، ثم شغل منصب وزير الاشغال عام ١٩٥٦، واصبح بعد ذلك سفيراً لعمان في الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٦. للمزيد ينظر: نايف حجازي ومحمود عطا الله، شخصيات اردنية، د.ط، عمان، ١٩٧١، ص٣٣.

(١٥) ملحق الجريدة الرسمية، محاضر مجلس النواب الثالث، الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب، الجلسة العاشرة، بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٩، ص٨١.

(١٦) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٥)، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦، ص٥٤-٥٥ .

(١٧) محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨، ج٢، الامن القومي العربي بين الانجاز والمثل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧، ص٦٦.

(١٨) محمد احمد عقله المومني، السياسة المائية للكيان الصهيوني دراسة في الجغرافية السياسية، ط١، دار عمان، عمان، ١٩٨٦، ص١٢٨.

(١٩) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، مؤتمر اللاجئين، و٣٧ ، ص٦٦-٦٧.

(٢٠) جريدة الدفاع (القدس)، العدد (٥٩٧١)، ٥ تشرين الاول ١٩٥٥.

(٢١) حمدان حامد، اسرائيل وتحويل الاردن، دار دمشق للطباعة والنشر، د.ت، ص٦٥-٦٨.

(٢٢) جريدة الدستور (الاردن)، العدد (٣١١٩)، ٣ نيسان ١٩٧٦.

(٢٣) ابراهيم شريف، نهر الاردن ومشاريع الري، بغداد، ١٩٦٣، ص١٠٥-١٠٦.

(٢٤) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، وزارة الخارجية ٤١١/٣٤٣، كتاب السفارة العراقية في القاهرة المرقم س/٤/١١ في ٦ نيسان ١٩٦٣، و ١٢، ص٢٩٧.

(٢٥) الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، دائرة الدراسات السياسية والادارية، الجامعة الامريكية، بيروت، د.ت، ص٨٢٣.

(٢٦) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، وزارة الخارجية ٤١١/٣٤٣، كتاب السفارة العراقية في القاهرة المرقم س/٤/١١ في ٦ نيسان ١٩٦٣، و١٢، ص٢٩٨ .

(٢٧) للمزيد ينظر نص أجوبة الملك حسين لوكالة الانباء الاردنية حول أقتراح الرئيس عبد الناصر من عقد مؤتمر القمة في الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، دائرة الدراسات السياسية والادارية، الجامعة الامريكية، بيروت، د.ت، ص٨٣٣.

(٢٨) اسعد عبد الرحمن، الدول العربية والجامعة العربية والقضية الفلسطينية (١٩٥٦-١٩٦٧)، ج٢، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ١٩٨٩، ص٣٤٠؛ علي محافظة، التاريخ السياسي للأردن، مجلة اليرموك، العدد ٤١، ١٩٩٣، ص٢٣.

(٢٩) اسعد عبد الرحمن ، المصدر السابق ،ص ٣٤١

(٣٠) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية (١٩٢١-١٩٥٧)، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.

(٣١) فؤاد دوارة، سقوط حلف بغداد، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٥٨، ص٩٣-١٠٦.

(٣٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي ، رقم الملف ٣١١/٢٦٤٤، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر كانون الثاني ١٩٥٤، و١٦، ص٢٨.

(٣٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٨٨، ص٢٢٢.

(٣٤) ينظر نص ميثاق الدفاع المشترك بين مصر والسعودية وسورية في مجلة الابحاث، بيروت، ج٤، السنة الثامنة، كانون الاول ١٩٥٥، ص٥٢٧-٥٣٥ .

(٣٥) جريدة الدستور، عمان، العدد (٦٦٤٠) ، ١٢ شباط ١٩٨٦.

(٣٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧١٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، شراء مصر للأسلحة الجيكوسلوفاكية، و٦، ص٦.

(٣٧) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، العدد (٣٧٣) ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٥.

(٣٨) علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية ١٩٤٨-١٩٦٤،، دار الساقي، لندن ، ١٩٩١، ص١٢٣.

(٣٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧١٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تصريح الرئيس جلال بايار، و٩٢، ص١٥١.

(٤٠) الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، الحلقة العاشرة، العدد ٦٦٤٤، ١٦ شباط ١٩٨٦.

(٤١) هزاع المجالي، هذا بيان للناس، قصة مباحثات تمبلر، عمان، ١٩٥٥، ص٤-٥.

(٤٢) الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية للفترة من ١٩٥٣-١٩٥٧، عمان، ١٩٥٧، ص٤٣.

(٤٣) عبد الرزاق الحسني، "حلف بغداد ١٩٥٥ لماذا؟" ، مجلة افاق عربية، بغداد، العدد٦، حزيران ١٩٨٧، ص٤٢-٤٣؛ جريدة الزمان، (العراق)، العدد ٥٥١١، ١١ كانون الاول ١٩٥٥.

(٤٤) هزاع المجالي، المصدر السابق ، ص٤-٥.

(٤٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧١٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المفاوضات البريطانية الأردنية وأستقالة الوزارة، و١٩، ص١١٦.

(٤٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧١٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المفاوضات البريطانية الأردنية وأستقالة الوزارة، و٦٩، ص٨.

(٤٧) F.O. 371/1165. From Duke, Amman To F.O. No.615,Emergency,Secrit, Cypher,December 13,1955.

(٤٨) علي محافظة، المصدر السابق، ص٢٣٦.

(٤٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧١٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المفاوضات البريطانية الأردنية وأستقالة الوزارة، و٦٩، ص١١٦-١١٧.

(٥٠) وهم عزمي النشاشيبي، نعيم عبد الهادي، سمعان داود، علي جسنا. للمزيد ينظر هزاع المجالي، المصدر السابق، ص٨.

([51]) SALWYA lioyd, Sues 1956. Apersonal Account, London, Jonathan Cape, 1976. P30.

([٥٢]) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧١٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، استقالة دولة السيد هزاع المجالي، و ٥٥، ص٩٦-٩٨ .

([٥٣]) جريدة الدفاع، العدد (٢٥٧٣) ، ٢٥ كانون الاول ١٩٥٥.

([٥٤]) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧١٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، بيان الى الشعب العربي الكريم، و١٩، ص١٥٠ .

([٥٥]) جريدة الرأي، (عمان) ، العدد (٧) ، ١١ شباط ١٩٥٥.

([٥٦]) م.م.ن الخامس، الدورة العادية الثانية، الجلسة التاسعة، ٣١ كانون الثاني ١٩٥٦، ص٢٥٨-٢٥٩.

([٥٧]) م.م.ن الرابع، الدورة العادية الاستثنائية الاولى، الجلسة الخامسة، ٢٩ آذار ١٩٥٥، ص٢٩٣.

([٥٨]) المصدر نفسه.

([٥٩]) المصدر نفسه.

([٦٠]) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧٣٤، تقارير السفارة العراقية في عمان، و٣٨، ص٩٧ .

([٦١]) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، و١٣، ص٢٥ .

([٦٢]) مصطفى حمدون، تجربة الوحدة بين سورية ومصر، كيف حصلت ولماذا فشلت، مجلة آفاق عربية، العدد الاول، كانون الثاني ١٩٩٣، ص٩٢.

([٦٣]) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/١٠٨، جامعة الدول العربية الامانة العامة، تقرير المؤتمر العربي الاول للعلوم الادارية في دمشق، خطاب القوتلي في حفل الافتتاح في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧.

([٦٤]) محمود رشيد الراوي، التطورات السياسية في سورية ١٩٥٨-١٩٦٣، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص٦٩-٧٠.

([٦٥]) محاضر مجلس النواب الخامس، الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الخامس، الجلسة الحادية عشر، ١٩٥٨/١/٢١، ص٣٣٣-٣٣٤.

([٦٦]) المصدر نفسه.

([٦٧]) المصدر نفسه.

([٦٨]) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (١٩٥٣-١٩٥٨)، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨، ص٤٧١.

([٦٩]) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية في العراق (١٩٥٣-١٩٥٨)، بغداد، ١٩٨٠.

(٧٠) ميشيل أبو نيدس، فرق تخسر ثورة العرب (١٩٥٥-١٩٥٨)، تعريب: خيري حماد، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١، ص٢٧٤.

(٧١) أرشد فالح عيسى العبد اللات، العلاقات الاردنية – العراقية (١٩٤٦-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٣، ص١٢٨.

(٧٢) توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩، ص٥٧٨.

(٧٣) جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسةالعربية ١٩٤١-١٩٥٨، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٠، ص٣٣٩-٣٤٠.

(٧٤) F.O. 371/13200, From Johnston (Amman), to Liayid, Confidential, No.247, February13, 1958,p.15.

(٧٥) F.O. 371/13284, From Johnston (Amman), to Liayid, Confidential, No.395, February13, 1958,p.17.

(٧٦) ليلى ياسين حسي الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العربية حتى عام ١٩٥٨، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٧٣-٢٧٤.

(٧٧) F.O. 371/134025, Joint communiqué on Iraq-Jordan union, February14, 1958, V.II, p.5-8.

(٧٨) فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والاحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الاجنبية من عام ١٩٢١، مطبعة مجلس التخطيط، بغداد، ١٩٧٦، ص٣٧٧-٣٨٢؛ جريدة الزمان (العراق)، العدد (٦١٧٢) ، ١٥ شباط ١٩٥٨.

(٧٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٥٨٧٠، تقارير السفارة العراقية في عمان، الاتحاد العربي الهاشمي، و١٧، ص٣٩ .

(٨٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٤٧٨٨، تقارير السفارة العراقية في عمان، الاتحاد العربي، و١٠، ص١٧ .

(٨١) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩، ص٦٨٩.

(٨٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٤٧٩١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، اعضاء مجلس الاتحاد العربي الهاشمي، و٥، ص٤٦ .

(٨٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٥١٣٢، تقارير السفارة العراقية في عمان، صدى الاتحاد بين العراق والاردن، و٢٣، ص٥٥ .

قائمة المصادر Refrences

الوثائق غير المنشورة:

الوثائق العربية (د.ك.و)

- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي ، رقم الملف ٣١١/٢٦٤٤، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر كانون الثاني ١٩٥٤.
- د.ك.و. ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، مؤتمر اللاجئين، و٣٧.
- ....، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/١٠٨، جامعة الدول العربية الامانة العامة، تقرير المؤتمر العربي الاول للعلوم الادارية في دمشق، خطاب القوتلي في حفل الافتتاح في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧.
- ....، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧٠١٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تاريخ التقرير ١٩٢٤/٨/٢٨، وثيقة ٣٤.
- ....، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧١٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، شراء مصر للأسلحة الجيكوسلوفاكية.
- ..... ، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧١٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تصريح الرئيس جلال بايار.
- .....، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧١٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المفاوضات البريطانية الأردنية وأستقالة الوزارة.
- .....، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧١٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، استقالة دولة السيد هزاع المجالي.
- .....، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧١٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، بيان الى الشعب العربي الكريم.
- .....، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان.
- ..... ، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٢٧٣٤، تقارير السفارة العراقية في عمان.

- ..... ، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٤٧٨٨، تقارير السفارة العراقية في عمان، الاتحاد العربي.
- .....، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٤٧٩١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، اعضاء مجلس الاتحاد العربي الهاشمي.
- .....، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٥١٣٢، تقارير السفارة العراقية في عمان، صدى الاتحاد بين العراق والاردن.
- .....، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف ٣١١/٥٨٧٠، تقارير السفارة العراقية في عمان، الاتحاد العربي الهاشمي.
- ..... ، ملفات مجلس السيادة، وزارة الخارجية ٤١١/٣٤٣، كتاب السفارة العراقية في القاهرة المرقم س/١١/٤ في ٦ نيسان ١٩٦٣.

- **الوثائق البريطانية (F.O.)**

- F.O. 371/1165. From Duke, Amman To F.O. No.615,Emergency,Secrit, Cypher,December 13,1955.
- F.O. 371/13200, From Johnston (Amman), to Liayid, Confidential, No.247, February13, 1958.
- F.O. 371/13284, From Johnston (Amman), to Liayid, Confidential, No.395, February13, 1958.
- F.O. 371/134025, Joint communiqué on Iraq-Jordan union, February14, 1958, V.II.
- SALWYA lioyd, Sues 1956. Apersonal Account, London, Jonathan Cape, 1976.

الوثائق المنشورة

- الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، الحلقة العاشرة، العدد ٦٦٤٤، ١٦ شباط ١٩٨٦.
- الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، دائرة الدراسات السياسية والادارية، الجامعة الامريكية، بيروت، د.ت.
- الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية للفترة من ١٩٥٣-١٩٥٧، عمان، ١٩٥٧.

محاضر مجلس النواب الاردني (م.م.ن)

- م.م.ن الخامس، الدورة العادية الثانية، الجلسة التاسعة، ٣١ كانون الثاني ١٩٥٦.

- م.م.ن الرابع، الدورة العادية الاستثنائية الاولى، الجلسة الخامسة، ٢٩ آذار ١٩٥٥.
- محاضر مجلس النواب الخامس، الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الخامس، الجلسة الحادية عشر، ١٩٥٨/١/٢١.
- ملحق الجريدة الرسمية، محاضر مجلس النواب الثالث، الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب، الجلسة العاشرة، بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٩.

الكتب العربية

- ابراهيم شريف، نهر الاردن ومشاريع الري، بغداد، ١٩٦٣.
- احمد محمود شعبان، نهر الأردن معركة ومصير، ط١، بغداد، ١٩٦٤
- اسعد عبد الرحمن، الدول العربية والجامعة العربية والقضية الفلسطينية (١٩٥٦-١٩٦٧)، ج٢، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ١٩٨٩
- توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩.
- جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية في العراق (١٩٥٣-١٩٥٨)، بغداد، ١٩٨٠.
- جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسةالعربية ١٩٤١-١٩٥٨، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٠.
- حمدان حامد، اسرائيل وتحويل الاردن، دار دمشق للطباعة والنشر، د.ت.
- صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.
- عبد الرحمن أبو عوفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر، بيروت، ١٩٨١.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٨٨.
- عز الدين الخيرو، الاطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧.
- علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية ١٩٤٨-١٩٦٤،، دار الساقي، لندن ، ١٩٩١.

- علي غالب عربي، فلسطين ونهر الأردن، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٤.
- علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية (١٩٢١-١٩٥٧)، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.
- علي محمد علي، اسرائيل والشرق الاوسط، دراسة للأحداث التي وقعت في الشرق الاوسط نتيجة لقيام دولة غاصبة فيه، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
- فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (١٩٥٣-١٩٥٨)، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.
- فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والاحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الاجنبية من عام ١٩٢١، مطبعة مجلس التخطيط، بغداد، ١٩٧٦
- فؤاد دوارة، سقوط حلف بغداد، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٥٨.
- ليلى ياسين حسي الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العربية حتى عام ١٩٥٨، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠٢.
- محمد احمد عقله المومني، السياسة المائية للكيان الصهيوني دراسة في الجغرافية السياسية، ط١، دار عمان، عمان، ١٩٨٦.
- محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨، ج٢، الامن القومي العربي بين الانجاز والمثل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧.
- منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩.
- منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٥)، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦.
- ميشيل أبو نيدس، فرق تخسر ثورة العرب (١٩٥٥-١٩٥٨)، تعريب: خيري حماد، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١.
- نايف حجازي ومحمود عطا الله، شخصيات اردنية، د.ط، عمان، ١٩٧١.
- نص أجوبة الملك حسين لوكالة الانباء الاردنية حول أقتراح الرئيس عبد الناصر من عقد مؤتمر القمة في الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، دائرة الدراسات السياسية والادارية، الجامعة الامريكية، بيروت، د.ت.

- نص ميثاق الدفاع المشترك بين مصر والسعودية وسورية في مجلة الابحاث، بيروت، ج٤، السنة الثامنة، كانون الاول ١٩٥٥.
- هزاع المجالي، مذكراتي، عمان، ١٩٦٠.
- هزاع المجالي، هذا بيان للناس، قصة مباحثات تمبلر، عمان، ١٩٥٥

الرسائل والبحوث

- أرشد فالح عيسى العبد اللات، العلاقات الاردنية – العراقية (١٩٤٦-١٩٥٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٣.
- اسماء الخصاونة، حزب البعث العربي الاشتراكي في الاردن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، ١٩٩١.
- عبد الرزاق الحسني، "حلف بغداد ١٩٥٥ لماذا؟" ، مجلة افاق عربية، بغداد، العدد٦، حزيران ١٩٨٧
- علي محافظة، التاريخ السياسي للأردن، مجلة اليرموك، العدد ٤١، ١٩٩٣.
- محمود رشيد الراوي، التطورات السياسية في سورية ١٩٥٨-١٩٦٣، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥
- مصطفى حمدون، تجربة الوحدة بين سورية ومصر، كيف حصلت ولماذا فشلت، مجلة آفاق عربية، العدد الاول، كانون الثاني ١٩٩٣.

الجرائد والصحف

- جريدة الدستور (الاردن)، العدد (٣١١٩)، ٣ نيسان ١٩٧٦.
- جريدة الدستور، عمان، العدد (٦٦٤٠) ، ١٢ شباط ١٩٨٦.
- جريدة الدفاع (القدس)، العدد (٥٩٧١)، ٥ تشرين الاول ١٩٥٥.
- جريدة الدفاع، (القدس)، العدد (٧٨٩٩)، ٩ كانون الثاني ١٩٦٢
- جريدة الدفاع، العدد (٢٥٧٣) ، ٢٥ كانون الاول ١٩٥٥.
- جريدة الرأي (لبنان)، العدد (٨٢٨١)، بتاريخ ١٤نيسان ١٩٩٣.
- جريدة الرأي، (عمان) ، العدد (٧) ، ١١ شباط ١٩٥٥.
- جريدة الرأي، (عمان)، العدد (٨٢٨٢)، ١٤ نيسان ١٩٩٣.
- الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، العدد (٣٧٣) ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٥.

- جريدة الزمان (العراق)، العدد (٦١٧٢) ، ١٥ شباط ١٩٥٨.
- جريدة الزمان، (العراق)، العدد ٥٥١١، ١١ كانون الاول ١٩٥٥.
- جريدة فلسطين (القدس)، العدد (١٥٧١-٩٠٧٥)، بتاريخ ١٩٥٥/٥/٧.

المصادر الاجنبية

- Elian Marie Alphin and Arthur Alphin, Dowight D. Eisenhower, (Newyork 2005) ; The Encyclopedia Americana, Vol. 10, Grolier, Danbury, 1986, P.P. 99-106.